شـدّد على ترجمة قرارات وتوصيات المؤتمر السابع إلى الواقع العملي

الرئيس: نعمل على تكريس الحوار كأسلوب أمثل لحل القضايا

▷ وجّه الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية، كافة المسئولين في قطاعات الدولة ، بحل قضايا المواطنين وعدم ترحيلها وفق الصلاحيات الممنوحة لهم.

وقال في كلمته، في ختام أعمال الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام - الأربعاء الماضي:« يجب على كل مسؤول أكان محافظا أو مدير مديرية أو رئيس مؤسسة أن لا يرحل القضايا إلى رئيس الوزراء أو رئيس الدولة بل يعمل على حلها وفق الصلاحيات الممنوحة له».

وأشار الرئيس إلى أن التحجج بترحيل القضايا وعدم حلها بحجة عدم وجود المخصصات غير مقنع.. وقال: «هناك مخصصات ضمن الموازنة العامة للدولة، فلنعمل على ضوئها، ولا ننتظر عند حصول اي طارئ لطلب موازنة جديدة واعتمادات جديدة، في الوقت أن هذه الموازنات والاعتمادات لا تذهب في مصارفها المهمة». ودعا الرئيس إلى ترجمة القرارات والتوصيات التي خرج بها المؤتمر إلى أرض الواقع العملي.وحث رئيس الجمهورية قياديي وأعضاء المؤتمر على الالتزام التنظيمي والتعاون والتنسيق فيما بينهم في كل انحاء الوطن وكذا التشاور والتواصل فيما بين أعضاء المؤتمر في مختلف المحافظات والمديريات مع قيادات المؤتمر الممثلة في اللجنة العامة.

وقال: «ينبغي علينا الإلتزام تنظيميا، وكلما كان هناك التزام تنظيمي تعززت قوة المؤتمر وقدرته في ترجمة تطلعات جماهير الشعب وتادية المهام المناطة به على أكمل وجه الأمر الذي يفرض احترام الآخرين لهذا التنظيم».

وأضاف: «إذا التزمتم تنظيميا،لن تسمحوا لقوى أخرى أن تخترق صفوف المؤتمريين والمؤتمريات».

كما وجه الرئيس أعضاء المؤتمر بتبني قضايا الناس، والعمل على حلهم كالتزام تنظيمي وادبي واجتماعي، باعتبارهم شخصيات فاعلة تعمل في مختلف المرافق الرئيسية بالحكومة والبرلمان ومجلسي النواب والشورى، وفي مؤسسات الدولة الأخرى ومجالس السلطة المحلية.

وأشاد الرئيس بوقوف دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي إلى جانب اليمن للحفاظ على أمنه واستقراره ووحدته..

وقال: «أحب اطلع أعضاء المؤتمر على الموقف الايجابي والرائع والمتميز لقادة مجلس التعاون الخليجي خلال قمتهم التشاورية التي عقدت في الرياض برئاسة خادم الحرمين الشريفين الملك عبد الله بن عبد العزيز، ونثمن تثمينا عاليا هذا الموقف الأخوي الشجاع وما أدلى به أمين عام مجلس التعاون الخليجي من تصريحات وما تم تداوله وبحثه في قمة قادة دول مجلس التعاون وتاكيد وقوف دول المجلس إلى جانب اليمن للحفاظ على الأمن والاستقرار والطمانينة والحفاظ على وحدة اليمن».

وأضاف: «هذا موقف ايجابي رائع ومتوقع من إخواننا في دول الخليج».

وثمن رئيس الجمهورية تثمينا عاليا دعم دول مجلس التعاون الخليجي لمسيرة التنمية في اليمن من خلال ما التزم به قادتها في مؤتمر لندن للمانحين، والتزامهم بدفع هذه المبالغ لدعم مسيرة التنمية في اليمن، و هذا الدعم والمواقف الأخوية الايجابية المساندة لليمن تحظى بالتقدير الكبير من قبلنا.

وأوضح الرئيس انه جرى في قمة قادة دول مجلس التعاون الخليجي بحث موضوع استيعاب العمالة اليمنية في دول المجلس والذي طرحه خادم الحرمين الشريفين، وهو ما كنت قد طلبته منه في وقت سابق..

وقال: «طلبت من أخي الملك عبد الله بن عبد العزيز استيعاب السوق الخليجية للعمالة اليمنية ووعدني خيرا، وقال سأبحث الموضوع في مجلس التعاون وهو ما تم بالفعل وتم الاتفاق على استيعاب العمالة اليمنية الماهرة وهذا موقف يسجل للإخوة قادة مجلس التعاون الخليجي ويندرج في إطار حرصهم على دعم اليمن ومساندة جهوده في ميادين التنمية وفي مجال الأمن والاستقرار».

لافتا الى أن ذلك سيفتح المجال لاستيعاب العمالة في السوق الخليجية.وحدد رئيس الجمهورية التاكيد على الحوار كأسلوب امثل لحل كافة القضايا.. وقال: «أريد أن أؤكد ما قلته في افتتاح أعمال الدورة الثانية للمؤتمر، واطمئن الجميع أننا في القيادة السياسية سنعمل على تكريس الحوار باعتباره الأسلوب الأمثل وليس القوة، والحوار مع كل أطياف العمل السياسي والقوى السياسية الخيرة التي تؤمن بأمن واستقرار اليمن ووحدته، بعيدا عن المكايدة السياسية».

وحث فخامته الصحفيين على تجنب إثارة البغضاء والكراهية بين أبناء الوطن.

وأضاف:«هناك صلاحيات واسعة للسلطة المحلية وللمسئولين في الحكومة ولا داعي لرمي الكرة إلى أعلى، بل ينبغي الالتزام والتفاعل مع قضايا المواطنين، فالناس يبحثون عن حلول».

وتابع قائلا: «نحن نسعى إلى تخفيف المركزية وإعطاء صلاحيات أوسع للسلطة المحلية، ولكن للأسف الشديد هناك بعض القيادات تحاول أن ترفع كل القضايا وترحلها إلى السلطة المركزية، وهذا عيب ولا يشرف أي مسؤول».

وقال: «إذا كان هناك مجال أن تتكلم في الصحافة، فعليك أن تنشر المودة والمحبة والإخاء، وإذا وجدت أخطاء في التنمية أو في الأمن أو القضاء انتقد هذه الأخطاء وليس هناك مانع، هذه مساحة مسموحة، لكن على أن تبقى الوحدة والحرية والديمقراطية والثورة والجمهورية والدستور ثوابت وطنية لا ينبغي تجاوزها».

وأضاف: «أجدد التأكيد أن الحوار هو أفضل وسيلة لكل من عنده قضية، وليس اللجوء إلى القوة أو التقطع أو بث ثقافة الكراهية بين أبناء الوطن الواحد».

وتابع الرئيس قائلاً: «كلنا يتذكر باعتزاز وفخر يوم الثاني والعشرين من مايو عام ١٩٩٠م عندما ارتفع علم الجمهورية خفاقا في مديرية التواهي بمحافظة عدن، وهب الشعب اليمني من كل أبناء الوطن حبا لهذه الوحدة مؤيدين وداعمين ومناصرين، وما أروع اليوم الذي هب فيه أبناء الوطن في فتنة عام ١٩٩٤ من كل حدب وصوب للحفاظ على وحدة الوطن، فالوحدة ملك الجميع وليست ملك لأحد، بل هي من صنع أبناء اليمن ومن نسيجهم وثمرة من ثمار نضال الشهداء الذين سقطوا على درب الثورة والجمهورية والوحدة».

وتمنى فخامة الرئيس في ختام كلمته للجميع التوفيق والنجاح.■

تعيينات جديدة في دوائر الامانة العامة للمؤتمر

■ أصدر المناضل عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية النائب الأول لرئيس المؤتمر الأمين العام للمؤتمر الشعبي العام قرارات تنظيمية في عدد من الدوائر بالأمانة العامة للمؤتمر.. حيث قضت القرارات في مادتها الأولى بتعيين الأخ محمد يحيى الديلمي سكرتيراً بالهيئة البرلمانية والأخ عبدالكريم مصلح العقاب رئيساً لقسم الكمبيوتر بقطاع الفكر والثقافة والاعلام.. والأخ فارس محمد الصليحي نائباً لرئيس دائرة التوجيه والارشاد والاخ عادل أحمد ربيد نائباً لرئيس المركز الاعلامي، والاخ عارف علي عبده المعمري مستشاراً لقطاع الفكر والثقافة والاعلام والتوجيه والارشاد بالأمانة العامة.

فيما قضت المادة الثانية من القرارات بالعمل بها من تاريخ صدورها وعلى الجهات المختصة تنفيذها كل في فيما يخصه.

كما أصدر الأخ النائب الأمين العام قراراً تنظيمياً قضى بتصعيد الأخوين الدكتور عبدالفتاح علي المجيدي وعبدالقوي محمد علي الى عضوية اللجنة الدائمة المحلية بفرع المؤتمر بجامعة تعز.

- «الميثاق» تهنئ الزملاء وتتمنى لهم التوفيق والنجاح في مهامهم ولما فيه خدمة الوطن والتنظيم.■

إقرار آلية لعمل المسؤولين للمؤتمر بالمحافظات

■ أقر المسؤولون السياسيون بفروع المؤتمر الشعبي العام بالمحافظات والجامعات آلية العمل لتنفيذ القرارات والتوصيات التي خرجت بها الدورة الثانية للمؤتمر العام السابع للمؤتمر الشعبي العام خلال المرحلة القادمة.

جاء ذلك في اللقاء التشاوري الذي عقد بالأمانة برئاسة الدكتور مجيب الآنسي نائب رئيس الدائرة السياسية.

وناقش اللقاء جملة من القضايا وأهمها ما يعتمل على الساحة من أعمال تخريبية وضرورة رفع وتيرة العمل التنظيمي والسياسي خلال المرحلة القادمة لمواجهتها، منطلقين من توصيات وقرارات الدورة الثانية للمؤتمر الشعبي العام السابع التي حددت توجهات العمل السياسي للمرحلة القادمة.

كما تم مناقشة القرارات التي خرج بها المؤتمر العام وخصوصاً حول دور المؤتمر إزاء ما تشهده مديريات محافظة صعدة من أعمال إرهابية من قبل عصابات التمرد والإرهاب، إضافة الى التعامل مع أحداث الشغب والتخريب في بعض المحافظات الجنوبية والشرقية.

وأوضح الآنسي حرص القيادة السياسية ممثلة بالأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية على حقن دماء أبناء الوطن والحفاظ على السلم الاجتماعي لمواجهة هذه القضايا من خلال الالتزام بمنهج الحوار والإلتزام بالقانون.

وفي ختام اللقاء قام الدكتور مجيب عبدالفتاح الآنسي نائب رئيس الدائرة السياسية بتسليم شهادات تقديرية للمسؤولين السياسيين بفروع المؤتمر بالمحافظات والجامعات تقديراً للجهود التي بذلوها خلال الفترة السابقة.■

الصحفيون اليمنيون يتحركون باتجاه الاتحادين «العربي» و«الدولي»

حملة توقيعات وبيان جماعي تنديداً بـ«الانحياز» و«تشجيع الخروج عن القانون»

«الميثاق»-خاص:

■ مئات الصحفيين اليمنيين والكتّاب دشنوا حملة توقيعات منددة بموقفي قيادتي اتحاد الصحفيين العرب والاتحاد الدولي للصحفيين المنحازين للصحف التي تحرض ضد الوحدة اليمنية وتطلق الفتاوى لاستخدام العنف وقتل المواطنين على أساس الهوية المناطقية، إضافة الى الترويج للدعوات الطائفية والمذهبية وغيرها..وأعربوا عن أسفهم لخطورة زجّ الاتحادين المهنيين في لعبة سياسية قذرة تستهدف وحدة اليمن وإشعال نيران الصراعات بين أبناء الشعب اليمني الواحد.

مشيرين -في بيان سيتم توجيهه الى الاتحادات والنقابات الصحفية الإقليمية والدولية- الى أن حرية الصحافة تكفلها القوانين والتشريعات في الجمهورية اليمنية وهي محمية بالدستور، لكنها لا تعني تشجيع العصابات الخارجة عن القانون والترويج لأعمال العنف والدعوات العنصرية الهدامة والإرهاب المادي والفكري وضرب السلم الاجتماعي في البلاد.

ويدعو الصحفيون اليمنيون الاتحادين العربي والدولي الى التحري واستقصاء المعلومات والحقائق قبل التورط في اتخاذ مواقف متسرعة بناء على إيحاءات مغلوطة وعلاقات جانبية تطعن في نزاهة ومهنية الكيانين الإقليمي والدولي، وتحملهما على استعداء قاعدة عريضة وأغلبية ساحقة من اليمنيين، الأمر الذي يضر بسمعة ونزاهة الاتحادات المهنية والعلاقات معها.

وأشاد البيان بمواقف الصحفيين والكتاب والمثقفين والأدباء الخليجيين والعرب الذين أعلنوا وقوفهم صراحة ضد دعاة الانفصال وطالبوا بعدم التعامل مع خطابهم الانفصالي التمزيقي، على عكس موقفي اتحاد الصحفيين العرب واتحاد الصحفيين الدوليين اللذين انجرا الى اتخاذ مواقف غير موضوعية.

ودعا البيان الزملاء الصحفيين والكتّاب العرب والاصدقاء الى التضامن مع الوحدة اليمنية واستنكار تلك البيانات التي أخذت طابعاً سياسياً واضحاً لاعلاقة لها البتة بحرية الصحافة والعاملين بهذه المهنة السامية، ومطالبة الاتحادين بالاعتذار للشعب اليمني وعدم التورط بإصدار بيانات ومواقف منحازة تماماً وتتبنى وجهة نظر طرفاً مداناً منظوراً أمام المحاكم والقضاء المستقل ليقول كلمته.

وقال الصحفيون اليمنيون: انهم يتدارسون الموضوع برمته وقد يضطرون الى اعادة النظر في العلاقات مع الاتحادين وتحديد موقفهم منهما ما لم يتراجعا عن أخطاء استعداء الحقائق واعتماد معلومات فردية مضللة ومغرضة في بناء مواقفهما المكرورة والبعيدة عن شروط المهنية والحياد الايجابي.■

نص استقالة الزميل عبدالله الصعفاني

الزميل نقيب الصحفيين
الزملاء أعضاء مجلس النقابة المحترمين
الموضوع : استقالتي من رئاسة لجنة الاعلام والثقافة

وحتى اورد شيئاً من الاسباب يؤسفني ابلاغكم بما يلي:

في اجتماع لمجلس النقابة جرى طرح قضية الحاجة لأن يكون لنقابة الصحفيين موقف من التجاوزات داخل الوسط الصحفي في هذا الظرف الذي تمر به الساحة الوطنية والاعلامية.. وقد استقر النقاش عند الموافقة على اصدار بيان صحفي لايتناول صحيفة بعينها بقدر ما يذكر بالقواعد المهنية التي تؤكد على تعاون الاسرة الصحفية في مواجهة كافة الاشكالات المتصاعدة وفي مقدمتها تحديات رفع سقف الحقوق والحريات سعياً للمزيد من التطور الديمقراطي والاجتماعي.. وفي نفس الوقت ابداء القلق من المواقف الصحفية التي تسيء الى المهنة والى الوحدة وتشكك في الهوية الوطنية وتشطر النفوس وما الى ذلك من المواقف التي تتعارض مع الدستور والقانون والنظام الاساسي للنقابة فضلاً عن الاساءة الى كون نقابة الصحفيين صاحبة سبق وريادة في تكريم قيم الوحدة.. وباطلاعكم فقد تم تشكيل لجنة لصياغة البيان من كل من الوكيل الثاني الزميل سعيد ثابت والامين العام الزميل مروان دماج وعبدالله الصعفاني وفيما اختفى الامين العام في اللحظة الاخيرة مغلقاً هاتفه فقد التقيت والزميل سعيد ثابت واتفقنا على بيان بموجب تكليف المجلس.. لكن المفاجاة ان هناك من سارع الى نفي علاقته بالبيان لتسجيل مواقف شخصية خارج قرار المجلس والأغرب أن الامين العام الزميل مروان دماج وهو من يجب أن يكون على معرفة بقرار المجلس.. الموثق في محضر الاجتماع اجرى تصريحاً مع نفسه في صحيفة «الثوري» قال فيه بانه ابلغ النقابة بعدم قبوله باصدار اي بيان معتبراً البيان مدسوساً فضلاً عن القول في ذات الصحيفة ان البيان الصادر عن المجلس ممثلاً بالوكيل الاول ورئيس لجنة الاعلام والثقافة جرى تدبيجه في مطبخ السلطة.

الزملاء الاعزاء: انه ليس اغرب من موقف بعض زملائنا بالمجلس تجاه البيان الذي يؤكد على قواعد وطنية ومهنية ثابتة إلا التعامل مع قضية اختطاف زميلنا صلاح الجلال رئيس تحرير صحيفة «١٧يوليو» بفرحة عجيبة تاكدت في مرور اسبوع على اختطافه دون ان تسجل النقابة اي موقف سواء عبر بلاغ صحفي او بيان فضلاً عن وعود عرقوب التي جرى إقناؤها في مسامع الزملاء في هيئة تحرير «١٧يوليو» وهنا اقول بانه من غير المقبول ان تصبح النقابة حقاً خالصاً لعدد محدود من الزملاء يقيمون الدنيا ويقعدونها مع اي رسالة تهديد وبدون حتى تقديم شكوى.. بينما يهمل النظر في تعرض اخرين الى انتهاكات لايتم النظر اليها إلا بطلوع الروح وعلى استحياء شديد فكيف لبعض زملائنا في المجلس ان ينكروا الوقوع المتكرر في التمييز بسبب الانتماءات كما حدث من معاقبة صلاح الجلال ربما على اسم صحيفته.. وهنا أسأل كيف يمكن المزايدة على وحدة النقابة إذا كان هناك من يعتبر وحدة اليمن مجرد خطأ طارئ ومجالاً لاستدعاء الفتن.. لقد توقعت بان الدورة الانتخابية الجديدة وحصولنا على ثقة زملائنا اعضاء الجمعية العمومية سيكون حافزاً لتجاوز الاخطاء السابقة وترتيب الاولويات في مهام النقابة وتمكين كل رئيس لجنة من الحصول ليس على مكتب وانما على درج في مكتب يمكنه من خدمة زملائه من المقر فإذا بنا نتشغل عن متابعة مشروع قرار توصيف الوظائف الصحفية بتدبيج البيانات فقط.. «وللحبايب».. والقبول بتنصل البعض عن بيان يهم كل الناس وينطلق من قواعد الدستور والقانون والنظام الاساسي يؤكد ان هناك من يسعى لاختطاف النقابة مكاناً وموقفاً ومن خارجها.. فهل من أساسيات احترام اولوياتنا ان نقصر في الدفاع عن حرية صحفي تعرض للاختطاف..؟ وهل من لوازم العمل النقابي تحويل البعض للنقابة الى منبر سياسي لتبار بعينه..؟ وهل اجراء مفاوضات مع رؤساء تحرير الصحف المستقلة والحزبية لوضع الحد الادنى للأجور كحق للصحفيين في دخل يمكنهم من الحياة الكريمة والقيام بمسئولياتهم والقيام برسالتهم بكفاءة ونزاهة اقل اهمية من الانشغال بالسياسة ومقابلها وهو اتفقنا عن توقيع عقد تخفيض مع مستشفى.. شركة طيران.. شركة نقل بري.. نادي رياضي.. هل للأفراد للمجتمع حق على النقابة يحميه من القدح والذم والتحقير والابتزاز والاساءة الى الاعراض خارج القانون وخارج النظام الأساسي..؟ وهل من اللائق ان يتم اختطاف النقابة وتحويلها الى بؤرة لتصدير الأزمات دون ان يحقق الصحفيون فائدة تذكر..؟ متى تمد النقابة مظلتها على الجميع على قاعدتي الحرية والمسئولية وخدمة الاعضاء بصرف النظر عما إذا كان الاعضاء ينتمون للصحف الحكومية وصحف الحزب الحاكم او الصحف المستقلة او المعارضة.. ومتى نمارس القناعة بأن الانتماء الى أي شكل نقابي هو حقوق وواجبات.

لكل لهذه الاسباب يؤسفني تقديم استقالتي من رئاسة لجنة الاعلام والثقافة.. أملاً مني ومنكم اليقظة والعودة الى الحق انتصاراً للمهنة وابنائها حتى لاتبقى صورتنا مهزوزة وظهورنا مكشوفة وحالنا يصعب على الكافر والزنديق..

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته..

زميلكم / عبدالله الصعفاني
عضو مجلس نقابة الصحفيين

اقبال علي عبدالله

معارضة تحلم بالكارثة!!

■ كنا نعتقد أن أحزاب المعارضة تحديداً أحزاب «اللقاء المشترك» قد أدركت مسئوليتها الوطنية إزاء محاولة بعض العناصر المأزومة من الانجازات التي حققتها الوحدة المباركة خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية محاولتهم جر البلاد والعباد الى «الكارثة» من خلال تنفيذ أجندة خارجية تهدف الى تقسيم اليمن الموحد الى دويلات أو بصورة دقيقة الى نتوءات يتقاتل المواطنون فيها من بيت الى بيت ومن نافذة الى نافذة.

نعم كنا نعتقد بل كان الأمل كبيرا يعترينا في استشعار هذه الأحزاب بالمسئولية تجاه الوطن والمواطنين، غير أن ما شاهدناه وسمعناه من بعض قيادات أحزاب «اللقاء المشترك» عقب الأحداث المؤسفة التي شهدتها بعض مديريات محافظات حضرموت وأبين ولحج اثناء احتفالات شعبنا بيوم الديمقراطية الذي يصادف السابع والعشرين من شهر أبريل من كل عام ومنذ العام ١٩٩٣م، حيث اجريت أول انتخابات برلمانية في دولة الوحدة التي تحققت في الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م.

من المفيد قوله إن ما شهدته مديريات المكلا وزنجبار وردفان أكد للجميع أن هناك مخططاً خارجيا يهدف الى زعزعة الأمن والاستقرار وعرقلة مسيرة التنمية والنهج الديمقراطي في اليمن ووجدت دوائر هذا المخطط ضالتها في بعض العناصر المهزومة والمعروفة بعدائها للوحدة والديمقراطية لتنفيذ هذا المخطط الذي سبق له أن انهزم صيف ١٩٩٤م.

واليوم وبعد عقد وتسعة أعوام من الوحدة تحاول هذه العناصر تكرار ما حاولت في صيف ١٩٩٤م دون الاستفادة من هزيمتها في معركتها الانفصالية الفاشلة.

فقيام عناصر موتورة وبتمويل خارجي ودعم من بعض قيادات أحزاب ما تسمى بـ«اللقاء المشترك» باعمال تخريبية ونهب ممتلكات المواطنين واحراق متاجرهم ورفع شعارات انفصالية عفى عليها الزمن ومحاها التاريخ من ذاكرته.. وقطع الطرق واغلاق مؤسسات حكومية خدمية والاعتداء الغادر على حماة الوطن رجال المؤسسة العسكرية والأمنية.. كلها شواهد على أن هناك من يعلم بحلول الكارثة في اليمن مثل ما تشهده الصومال وافغانستان والعراق.. وللأسف وهذا ما أكدته الماكينات الاعلامية للمعارضة وتصريحات بعض قادتها والتي أرجعت هذه الاعمال الاجرامية والتخريبية الى فشل النظام السياسي والحزب الحاكم «المؤتمر الشعبي العام» في قيادة البلاد!! معتقدين -اي هذه الابواق الاعلامية وهؤلاء المرضى في قيادات المشترك- أن مزاعمهم هذه ستجد من يسمعها من أبناء شعبنا؟! وأن عيون الشعب قد عميت عن افعال هذه الأحزاب وهذه العناصر إبان التشطير وما مارسوه من سياسات ارهابية وتجويعية وحرمان وتقييد للحريات ضد أبناء شعبنا في المحافظات الجنوبية قبل الوحدة المباركة؟!

من هنا ومن شواهد عدة واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار نقول إن احلام «المشترك» في أخذ اليمن الآمن والمستقر الى الكارثة لن تتحقق مهما ضخت الدوائر الاستخباراتية العربية والأوروبية والصهيونية من أموال وجندت المرتزقة.. والسبب ليس في قوة اليمن العسكرية بل بوحدة ابنائه ووحدة أرضه وحكمة قيادته السياسية ممثلة بالزعيم علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية التي برهنت للعالم كله أن وحدة الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م نسجت الاستقرار ليس لليمن بل لدول المنطقة.. الأمر الذي يعني أن عودة اليمن الى ما قبل ٢٢ مايو ١٩٩٠م سوف يقسم المنطقة ويزعزع أمنها واستقرارها ويوسع من شهية التآمر عليها.

ختاماً نقول: إن الرهان على الخارج في عودة التشطير وادخال اليمن في كارثة، هو رهان خاسر.. وارجعوا الى التاريخ.■

أخي المواطن أنت مدعو لأن تكون مضيفاً ومرشداً سياحياً لزوار اليمن
YEMEN TOURISM
يمن
وزارة السياحة
مجلس الترويج السياحي
www.yementourism.com

الميثاق
مدير التحرير
w kzu 5 ^
نائبا مدير التحرير
w c* wu b
Œu wK vO
سكرتيرا التحرير
Œ d ' U bL
w dA UL oOu
الاشتراكات والاعلانات يتفق بشأنها مع الإدارة
اسعار الاشتراكات:
● الشركات والمؤسسات الأجنبية ٢٠٠ دولار
● الشركات والمؤسسات اليمنية ٥٠٠ ريال
ù NF
الجمهورية اليمنية- صنعاء - منطقة عصر أمام مستشفى سبلاس متفرع من شارع الزبيري
تليفون :(٤٧٢٨٦١-٤٧٢٨٦٠-٤٦٦١٢٨-٤٦٦١٢٩)
فاكس (٢٠٨٩٣٣) - ص.ب: ٣٧٧٧